## الدرس الحادي عشر: اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع

- **أهداف الدرس:**

- التعرف على الدواعي النظرية لنشأة اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع، مع بيان الفكرة المحورية له، وتحديد أهم التساؤلات والافتراضات لهذا الاقتراب، وأهم المفاهيم الأساسية له، وكذا توضيح معيار التمييز بين الدول القوية والدول الضعيفة، مع إبراز مقولات الاقتراب الأساسية، وأخيرا تقييمه.

- **أسئلة الدرس:**

- ما هي الدواعي النظرية لنشأة اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع؟
- ما الفكرة المحورية لاقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع؟
- ما هي التساؤلات والافتراضات لاقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع؟
- ما هي المفاهيم الأساسية لاقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع؟
- ما معيار التمييز بين الدول القوية والدول الضعيفة في اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع؟
- ما هي مقولات اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع؟
- ما تقييم اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع؟

- **عناصر الدرس:**

1- الدواعي النظرية لنشأة اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع
2- الفكرة المحورية لاقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع
3- التساؤلات والافتراضات لاقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع
4- المفاهيم الأساسية لاقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع
5- معيار التمييز بين الدول القوية والدول الضعيفة في اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع
6- مقولات اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع
7- تقييم اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع

**تمهيد:**

تركزت النظريات الكلاسيكية حول مركزية الدولة إلي أن قدم جول مجدال إلي الساحة الأكاديمية والفكرية دراسة علمية جادة تحت عنوان "الدولة في المجتمع: اقتراب دراسة

النضال من أجل السيطرة"، حاول من خلالها تقديم رؤية نظرية وتاريخية جديدة حول طبيعة وأنماط العلاقة بين الدولة والقوي الاجتماعية المختلفة، وقد حاول الوصول إلي تحقيق هذا الهدف من خلال طرح مجموعة من التساؤلات الكبرى المرتبطة بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، منها متى وكيف أصبحت الدولة قادرة علي تأسيس سلطة سياسية قوية؟ ومتى نجحت في تعريف وتحديد النظام الأخلاقي السائد أو تحديد العلاقات الاجتماعية اليومية أو حتى المحافظة علي الأنماط المتواجدة؟ متى وكيف أصبحت الدولة قادرة علي بناء الأجندة الاقتصادية لمجتمعاتها عبر الموارد المناسبة؟ وبالمثل متى وكيف أحبطت القوي الاجتماعية المختلفة مشروع الدولة وعملت علي التقليل من دورها؟ ما هو حدود الدور الذي يمكن أن تلعبه القوي الاجتماعية في ابتكار نظم رمزية فعالة ونمذجة السلوك الاجتماعي اليومي وتشكيل أنماط الحياة الاقتصادية؟

**1- الدواعي النظرية لنشأة اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع:** شهدت العلوم السياسية بشكل عام وحقل الدراسات المقارنة بصفة خاصة عدد من الدواعي النظرية التي دعت إلى اكتشاف نموذج جديد من شأنه تفسير العلاقة ما بين الدولة من جانب والقوة المجتمعية من جانب آخر، ولعل أهمها :

– في خمسينات القرن الماضي، ساد نموذج نظري يركز على الدولة باعتبارها محور العملية السياسية، ويهتم بصفة أساسية بدراسة الدولة في المجتمعات الغربية مما جعله محلاً للتحيز.

– غلبة الطابع التاريخي والقانوني على دراسات النظم، ومن ثم وقوفها عند حد الوصف النصي للقوانين والدساتير والشكلي للمؤسسات الحكومية الرسمية مما أدى إلى قصور هذه الدراسات وعجزها عن تجاوز الوصف إلى التفسير .

– وقد ظهر في نهاية الخمسينات عدد من المفاهيم كالنظام السياسي والثقافة السياسية والبيئة المحيطة، والتي لفتت الأنظار إلى وجود فاعلين جدد يؤثرون في عملية صنع القرار مما استلزم استعارة مناهج جديدة لتحليل دور هذه الفواعل المجتمعية .

– في الثمانينات ظهرت بعض التطورات في الجنوب و الدول النامية أدرك من خلالها الباحثون عجز اقتراب الدولة عن تفسير عمليات التحول والتنمية في هذه الدول، والتي أرجعها الكثيرون إلى غلبة الدولة على السياسات التنموية دون مشاركة القوى الفاعلة من المجتمع.

**2- الفكرة المحورية لاقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع:** جاء اقتراب علاقات الدولة–المجتمع كرد فعل على النظريات التنموية، من حيث تركيز هذه الأخيرة على مدخلات النظام السياسي، بقدر يفوق ذلك الاهتمام الذي أولته هذه النظريات (التنمية والحداثة) لمخرجات النظام السياسي، وتأثير هذه الأخيرة على العلاقات بين الدولة والمجتمع.

ولقد انتقد "جويل مجدال" Joel Migdal وهو مؤسس هذا الاقتراب جل النظريات التي تناولت مسألة التغيير في دول العالم الثالث، كالماركسية والتبعية، وخاصة نظريات التحديث والتنمية، كونها افتقرت للتفسير العلمي للكثير من ديناميات مجتمعات العالم الثالث، وبالتالي جاءت الفكرة لوضع إطارا تحليليا لاستيعاب العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وبناء على ما سبق؛ أسس "مجدال" هذا الاقتراب ليقوم على فكرة محورية مؤداها أن هناك منظمات رسمية وغير رسمية تمارس نوع من الضبط الاجتماعي Social Control وتقوم هذه الجماعات أو المنظمات بتحديد القواعد التي تلزم الأفراد على ممارسة سلوكياتهم وفقا لها، وبالتالي فإن ممارسة الضبط الاجتماعي لا يدخل في اختصاصات الدولة بمفردها، بل تقوم هذه الجماعات أيضا بتحديد معايير لسلوكات الناس خارج إطار القانون، ولكن دون أن يعتبر ذلك اختراقا للقانون، وأن الدول تختلف من حيث قدرتها على التحكم وممارسة الضبط الاجتماعي.

يذهب مجدال إلى التأكيد على استحالة فهم مفاهيم الدولة والمجتمع في العالم المعاصر دون التعرف على حقيقة الروابط والتفاعلات بينهم، ويؤكد أن أشكال النضالات والتكيف في روابط العلاقة بين عناصر الدولة وباقي القوى الاجتماعية أنتجت عدد من المخرجات التي يمكن تقسيمها إلى أربعة مخرجات رئيسية:

أ- التحول الكامل/ الكلي: وهنا تسعى الدولة إلى اختراق المجتمع بهدف قهر القوى الاجتماعية المحلية وفرض سيطرتها الكاملة، وفي هذه الحالة يتحدد نجاح الدولة وفق قدرتها على تأثيرها على كيفية تعريف الشعب لأنفسهم وتلجأ إلى استخدام بعض الوسائل مثل الهجرة الجبرية، إحلال السكان المحليين بمستوطنين أجانب، الانتشار الواسع لاستخدام العنف وغيرها من الوسائل والأدوات التي تعمل على تدمير سيطرة القوى الاجتماعية المحلية، ويعتبر النموذج الصيني مثال على هذه الحالة.

ب- قيام الدولة على وجود القوى الاجتماعية: في هذا النوع تسعى الدولة إلى خلق مساحات جديدة تمكنها من تواجد بعض القوى الاجتماعية والمنظمات المدنية لتشكيل نمط جديد من السيطرة، إلا أن هذه المساحة تؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشرعية، وتقدم البرازيل نموذجاً صالحاً لهذه الحالة .

ج – إدماج القوى الاجتماعية الموجودة في الدولة: في هذا النوع تتواجد عناصر الدولة عبر سيطرة القوى الاجتماعية لكن دون إحداث تغييرات راديكالية في نمط السيطرة، أو أنه في بعض الحالات حضور الدولة الجديدة قد يخلق نمط جديد من السيطرة تتصاعد خلاله القوى الاجتماعية من غير الدولة إلى أعلى.

د- فشل الدولة في الاندماج في المساحات المحلية: يظهر هذا الفشل في التأثير الضعيف للدولة على المجتمع، ومن جانب آخر يظل تأثير القوى الاجتماعية مقيد على الدولة، إلا أن هذا النمط – كالتحول الكامل- ينظر إليه كنموذج مثالي نادر حدوثه في الواقع .

ومن ناحية أخرى، ظهرت محاولات من جانب بعض المفكرين لطرح مفهوم المجتمع المدني واستخدامه في دراسة الروابط بين الدولة والقوى الاجتماعية، حيث يرون أنه مصطلح ملائم للتعبير عن المصالح المتناثرة في المجتمع، حيث أنه يفترض وجود توافق قيمي أو اتساق بين القوى الاجتماعية، بما يمكنه من التعبير عن مصالح مختلفة. إلا أن مجدال انتقد هذا المفهوم نظراً لافتراضه حدوث اتساق في الأفكار الرئيسية بين القوى الاجتماعية وهو ما يصعب تحقيقه في الواقع .

**3- التساؤلات والافتراضات لاقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع:** من أجل استيعاب العلاقة بين الدولة والمجتمع ومقارنة الأنظمة السياسية من حيث قدرتها على التحكم وممارسة الضبط الاجتماعي، طرح "جوال مجدال" جملة من التساؤلات والتي تمثلت في:

- طبيعة ظروف اختلاف توزيع الضبط الاجتماعي في بيئة تعج بالصراعات؟
- كيف يمكن تفسير الاختلافات في السيطرة من مجتمع إلى آخر؟
- هل يمكن التعميم بشأن تأثير القوى عبر الوطنية في توزيع الضبط الاجتماعي؟، وكيف تؤثر هذه القوى في الدور الذي تلعبه بواسطة التنظيمات الاجتماعية المحلية في الحفاظ على نظام ما، أو تعزيز بعض أنواع التغير الاجتماعي؟

– وكيف يتأثر نمط النظام السياسي؛ سواء كان ديمقراطيا أو سلطويا بظروف توزيع الضبط الاجتماعي؟

– متى تمارس التنظيمات الاجتماعية جنبا إلى جنب الدولة، دورا فاعلا في ضبط المجتمع؟، و كيف تتأثر قدرة الدولة في مختلف المناطق والقضايا؟

– ما هي طبيعة الصراع التاريخي بين التنظيمات الاجتماعية والدولة بداية من نهاية الحرب العالمية الثانية؟ وما هي التنظيمات الاجتماعية التي كتب لها النجاح في الحفاظ على نمط توسيع الضبط السوفييتي سابقا، وأوروبا الشرقية؟

– كيف تتواءم الدول والتنظيمات الاجتماعية فيما بينها في المجتمعات التي لم تحكم فيها الدولة قبضتها؟

**4– المفاهيم الأساسية لاقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع:** وللإجابة على كل هذه التساؤلات؛ حاول "جويل مجدال" أن يبرز كيفية سعي الدولة في بسط سيطرتها على المجتمع على منحى تصاعدي وذلك من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية:

– **الإذعان:** أي تحقيق قدر من الطاعة والانقياد من قبل الشعب عن طريق قيام الدولة بدورها التقليدي في استخدام القوة في عملية الإخضاع.

– **المشاركة:** وذلك من خلال إشراك الشعب في الأنشطة التي تحددها الدولة؛ وكذا إشراكهم في المهام الخاصة المتعلقة بالتكوينات المؤسسية لتنظيم الدولة.

– **الحصول على الشرعية:** بمعنى أن تحظى الدولة بالدعم والتأييد الجماهيري، بناءا على الإقرار أو الاعتراف بشرعيتها Légitimation .

**5– معيار التمييز بين الدول القوية والدول الضعيفة في اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع:** لقد لاحظ "مجدال" أن أنماط الضبط الاجتماعي تتباين من مجتمع إلى آخر، فالدول القوية تتميز بارتفاع مقدار الضبط الاجتماعي فضلا عن تمركزه في قمة هرم الدولة، أما الدول الضعيفة لا تتدخل الحكومة غالبا في عملية ضبط السلوك الاجتماعي، كما يكون هذا الأخير في حده الأدنى، وكمثال توضيحي قدم لنا "جويل مجدال" في هذا الصدد تصنيف رباعي، وذلك على النحو التالي:

– نموذج دولة قوية ومجتمع قوي، وهو غير موجود على أرض الواقع.

– نموذج الدولة القوية والمجتمع الضعيف أو النموذج الهرمي، كمثال: فرنسا وإسرائيل.

– نموذج الدولة الضعيفة والمجتمع القوي أو النموذج المتشرذم أو المشتت كمثال: السيراليون.

– نموذج الدولة الضعيفة والمجتمع الضعيف، أو حالة النموذج الفوضوي، كمثال: الصين مابين 1939– 1945 والمكسيك ما بين 1910– 1920.

**6– مقولات اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع:** نستخلص من الإطار التنظيري السابق للاقتراب عند المؤسس الرئيسي أنه يقوم على عدد من المقولات التي يمكن إجمالها في الآتي :

– إن الدولة لا تنفرد بممارسة التحكم أو الضبط الاجتماعي، وإنما هناك جماعات ومؤسسات رسمية وغير رسمية بتقوم بتحديد أنماط السلوك .

– إن الدولة ليست نقيض/ عدو للمجتمع، إنما هي طرف في المجتمع ضمن أطراف أخرى تتنافس جميعها من أجل السيطرة والتحكم الاجتماعي.

– تحاول الدولة ترسيخ سيطرتها من خلال عدد من المؤسسات التي تساهم في دفع المواطنين للالتزام بأفعال تحقق غايات الدولة، مثل مؤسسة الشرطة والقضاء .

– إن بروز أنماط للقوى الجديدة في المجتمع كالمجتمع المدني لا يعني بالضرورة معاداتها للدولة إنما يمكن أن يكون هناك نمطاً تفاعلياً بينهما .

– أن الدولة القوية هي التي تسعى للسيطرة على القوى المجتمعية الأخرى من أجل الاستئثار بوظيفة الضبط الاجتماعي .

**7– تقييم اقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع:** حاول جول مجدال خلال هذا الاقتراب وضع إطار نظري مناسب لتفسير أنماط العلاقات المختلفة ما بين الدولة من جانب والمجتمع من جانب آخر، وكذلك تجاوز النماذج التقليدية السائدة خلال تلك الفترة المراوحة ما بين أولوية الدولة أو أولوية المجتمع، ليؤكد أن العملية السياسية تتكون من طرفين يقوم كل منهما بعدد من الأدوار والوظائف، ويصبح هذا الاقتراب من الأهمية في تفسير عمليات التنمية والإصلاح، ومع ذلك تم توجيه عدد من الانتقادات إلى هذا الاقتراب كما في التالي :

– ترجع جذور اقتراب الدولة والمجتمع في جزء كبير منها إلى المدرسة الوظيفية الهيكلية (Structural functionalism) والتي اعتمدت عليها نظريات التحديث في الستينيات، وتركز في نظرتها للدولة باعتبارها مجموعة من المؤسسات والجماعات تقوم بأداء وظائف مختلفة كجزء لا يتجزأ من المجتمعات.

– ويعتبر الانتقاد الرئيسي لهذا الاقتراب أنه يصور الدولة والمجتمع باعتبارهما متضادين، أو طرفين في معادلة صفرية، فقوة أحدهما تحتم بالضرورة ضعف الآخر، فالدولة القوية تسيطر على القوى الاجتماعية وتحتويها، والعكس فإن القوى الاجتماعية تقوى لتحتوي الدولة ذاتها، إلا أن التجارب المختلفة للدول أشارت إلى عدم حتمية هذا النموذج التنافسي للعلاقة والذي صاغه مجدال في أربعة أنماط –كما سبق الإشارة– وإنما هناك من الأشكال التوافقية أو التكاملية في وظيفة كل منهما، وبالتالي فإن العلاقة بينهما غير صفرية .

– ويعيب هذا الاقتراب أيضا التعامل مع الدولة باعتبارها كيان مستقل ومنفصل عن المجتمع، وهو أمر يتناقض مع الواقع العملي، فحتى في أكثر المجتمعات ديمقراطية تصبح أداة لتحقيق مصالح المجتمع وليست متنافس معه .

– انتقاد مفهوم الضبط الاجتماعي كمعيار لقياس مدى قوة الدولة وضعفها، في حين أن هناك مؤشرات أخرى عديدة، فضلاً عن تنوع أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع، هي لا تأخذ دائماً النمط الهرمي المشار إليه وإنما قد تتنوع ما بين الدائري–المركزي، ودائري – هامشي وغيرهما طبقاً لأنماط التفاعل.

– وتساءل البعض هل من الممكن أن يقود المجتمع ذاته إعادة تنظيم العلاقة مع الدولة؟ فعقب الثورات العربية أعاد البعض النظر في نموذج مجدال محاولين اكتشاف مدى قدرته على ترجمة وتفسير هذا الوضع الثوري، وفي ضوء تأكيد اقترابه على النمط التنافسي الصفري فإن المجتمع بالضرورة منافس للدولة يسعى إلى السيطرة على وظائفها، في حين أن الواقع يثبت عكس ذلك، فإن المجتمع أدرك أهمية الدولة بمؤسساتها وحكوماتها وسلطتها لذا فرغم أنه يهدم النظام ويرفض سيطرته لكنه يخشى أن تنهار الدولة معه .

– وعلى الرغم من أن هذا الاقتراب يسعى إلى تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع إلا أنَّه من الصعب فهم الهدف منه، ففي ضوء فصله ما بين الطرفين باعتبارهما متصارعين على العملية السياسية فإنه لابد حتماً للبقاء لأحدهما دون الآخر، فإما الفوضوية التامة بدون الدولة ومن ثم السيادة للمجتمع، أو القضاء على المجتمع وبقاء الدولة اللوثيان! وهو أمر يناقض الواقع والمنطق.

**– المراجع:**

– أحمد زايد، "الدولة والمجتمع المدني: إشكاليات العلاقة"، سلسلة قضايا، القاهرة، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، 2011 .

– أمل حمادة، "معادلة جديدة: إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، 2013.

– علي الدين هلال، "دراسة الدولة من منظور العلاقة بين الدولة والمجتمع"، فصل من كتاب لم ينشر بعد عنوان تحليل النظم السياسية في عصر العولمة.

– محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، دون طبعة، الجزائر، دار هومة، 2002.

– ناهد عزالدين، "التحليل السياسي واقترابات دراسة التحول: من الدولة المتدخلة إلى التمكين المتبادل"، مجلة النهضة، العدد 19، إبريل 2004.

– نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي–النظرية–المنهج، ط1، بيروت، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

– نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، ط1، عمان، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006.

– وفاء سعد الشربيني، "الدولة والمجتمع: اشكالية العلاقة بينهما، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد3، سبتمبر 2017.

– محمد شريف فتحي، محاضرات في مقياس ابستمولوجيا السياسة المقارنة، جامعة الجزائر3، سنة (2018).

– ياسمين كامل منصور، اقتراب الدولة في المجتمعState In Society Approach نشر في 30–07–2018 :

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9